الأمـــم المتحـــدة

S/PV.7553



مؤقت

مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٥٣

الاثنين، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييتشوف
	الأردن	السيد عميش
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	تشاد	السيد محمد زين
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريس مورينو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبونيه
	ماليزيا	السيدة أدنين
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَي بوروندي وأوغندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد آلان إيميه نيامتوي، وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عبر الفيديو من بوجومبورا، إذا سمحت التكنولوجيا بذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، ونظرا لخطورة الحالة وضرورة أن يتصرف هذا المجلس وألا يشيح بنظره عنها، أدعو مقدمي الإحاطات الاعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية؛ السيد زيد رعد زيد الحسين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ السيد أداما ديينغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية؛ السيد يورغ لوبر، الممثل الدائم لسويسرا ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام؛ والسيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد الحسين والسيد ديينغ والسيد لوبر، الذين ينضمون إلى جلسة اليوم عبر الفيديو من جنيف، والأردن، وبوجومبورا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أغتنم هذه الفرصة لأذكّر المتكلمين بعزم الرئيس على استخدام الضوء المتقطع على الميكروفونات لتذكير المتكلمين بإنهاء ملاحظاتهم لأن لدينا عددا من المشاركين في هذه الجلسة، ولأن هذه المسألة هامة. لذلك، أشجع المتكلمين على الإدلاء ببيانات موجزة.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لأطلع مجلس الأمن على الحالة في بوروندي.

قبل عام، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، عقد مجلس الأمن مناقشته الأخيرة عن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي (انظر S/PV.7295) قبل إغلاقه في نهاية السنة، بناء على طلب حكومة بوروندي. وفي الاحاطة الاعلامية إلى المجلس، أكد الممثل الخاص للأمين العام لبوروندي آنذاك، بارفيه أونانغا - أنيانغا، على أملنا في أن الأسس التي وضعتها السلطات البوروندية من أجل الحفاظ على الاستقرار وترسيخ الديمقراطية لا يجري عكس مسارها خلال الدورة الانتخابية لعام ٢٠١٥.

واليوم، بعد مرور عام، تجد بوروندي نفسها في أزمة سياسية عميقة، وفي حالة من تصاعد أعمال العنف بسرعة مما يخلّف آثارا خطيرة على الاستقرار والوئام بين الأعراق في بوروندي، فضلا عن السلام والأمن في المنطقة. أمّا المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي أسفر عنها اتفاق أروشا التاريخي، فهي فعلا في خطر. ولقد جاء مقتل زيدي فيروزي في ٢٢ أيار/مايو، وهو شخصية رئيسية معارضة، في مستهل نمط مقلق من الاغتيالات والهجمات ذات الدوافع السياسية. فلا اختتام دورة الانتخابات التشريعية والرئاسية في بوروندي هذا الصيف، ولا إدخال بعض الشخصيات الرئيسية المعارضة في الائتلاف الحاكم هدّأ من الحالة التي أصبحت، بدلا من ذلك، أكثر مدعاة للقلق. ومثلما سيوضّح المفوض السامي لحقوق الإنسان بمزيد من التفصيل، فإن عدد الانتهاكات لحقوق الإنسان والإصابات المبلّغ عنها آخذ في التزايد يوما بعد يوم، والتمدد خارج بوجومبورا.

والحالة في العاصمة حاليا شديدة التوتر، إذ تتعرض أحياء عدة، لا سيما تلك التي ينظر إليها على أنها تعارض فترة رئاسية ثالثة للرئيس نكورونزيزا، لتبادل إطلاق أعيرة نارية وتفجيرات للقنابل ليلا. وكثيراً ما يكتشف السكان المصابون بالصدمة الجثث المشوهة لضحايا عمليات الإعدام. وصباح هذا اليوم، قتل شخصان على الأقل في هجوم بقنبلة يدوية في منطقة موساغا في بوجومبورا. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل تسعة أشخاص على الأقل، بمن في ذلك موظف في الأمم المتحدة، عندما أطلق مسلحون مجهولون النار داخل حانة في حي كانيوشا في بوجومبورا. ويزعم أن الحانة كانت مكان انعقاد اجتماع لمتظاهرين يناهضون فترة الولاية الثالثة. وحادثة السبت هي الثانية في غضون شهر التي يقتل فيها أحد موظفي أسرة الأمم المتحدة في بوروندي. وسيقدم المفوض السامي لحقوق الإنسان أمثلة أخرى على انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال القتل.

وفي هذه البيئة الشديدة التوتر، أثارت البيانات العامة الملهبة للمشاعر والمخيفة من السلطات القلق والانزعاج في بوروندي وفي المنطقة وخارجها. وقال رئيس مجلس الشيوخ، السيد ريفيريان نديكوريو، في خطاب ألقاه ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، للمسؤولين المحليين أن يكونوا على استعداد، وأن ينحوا مشاعرهم جانبا في حال أعطيت للشرطة إشارة ''ابدأ العمل''، التي ترجمت على نطاق واسع على أنها تعني ضمنياً عملية مخططة مسبقاً. وقال أيضا إن ''قطع الأرض على وشك أن تكون متاحة''.

وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أعطى الرئيس نكورونزيزا المدنيين المسلحين مهلة خمسة أيام لتسليم أسلحتهم أو مواجهة التعامل معهم على أنهم ''أعداء للدولة''. وقال الرئيس أن الشرطة لديها الحق في استخدام ''كل الوسائل المتاحة'' للعثور على الأسلحة المملوكة بصورة غير قانونية. وفي حين أن قوات الشرطة لديها الحق وتضطلع بمسؤولية الحفاظ على القانون والنظام، تبدو العديد من الحوادث التي وصفت كأنشطة بطش أنها تخطت الحد إلى هجمات خارج إطار القانون أثارت الخوف بين سكان بعض الأحياء. ونتيجة لذلك، وردت إلينا تقارير تفيد أن إنذار الرئيس أدى إلى فرار عدد كبير من الناس الذين يعيشون في الأحياء المتضررة من ديارهم، قبل الموعد النهائي في نهاية الأسبوع الماضي.

كما تفسر العديد من البيانات الأخيرة على أنها تنطوي على بعد عرقي، خلافا لروح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، الذي أنهى الحرب الأهلية في بوروندي. وأدان الأمين العام بشدة هذا التحريض الخطير.

إن الأزمة في بوروندي سياسية في جوهرها ولا يمكن حلها عن طريق الملاحقة الأمنية. وليس من المعقول الإدعاء بأن مجموعة صغيرة من المجرمين أو الخونة وراء أعمال العنف الحالية. إن المشكلة أعمق من ذلك بكثير، وبالتالي أكثر إثارة للقلق. لمعالجة الحالة المتدهورة، سيتعين على القادة البورونديين التصدي للمأزق السياسي الذي يسبق ويتجاوز انتخابات الصيف. في ذلك الصدد، شكلت حكومة بوروندي لجنة للحوار بين الأطراف البوروندية من المقرر فتح أبوابها للجميع ما عدا المتورطين في الانقلاب الفاشل في ١٤ أيار/مايو.

وبينما تدعم الأمم المتحدة بشكل عام جهود الحوار الوطني، لن تتمكن اللجنة من إحراز تقدم في السياق الأمني المتوتر حيث عثر على أعضاء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني قتلى في الشوارع. وفي ظل إغلاق العديد من وسائط الإعلام منذ الربيع وخشية زعماء المعارضة في الخارج من العودة إلى ديارهم، لم تهيئ الحكومة الظروف المؤاتية للحوار السياسي المجدي والشامل للجميع. ونشجع السلطات البوروندية على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

وقد وافق مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر على نهج متعدد الجوانب لمعالجة الحالة في بوروندي. وشمل ذلك النهج زيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين والشروع في التخطيط للطوارئ لاحتمال نشر بعثة بقيادة أفريقية في البلد. وقدم مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أيضا دعمه القوى لاستئناف الحوار السياسي في كامبالا أو أديس أبابا بتيسير أوغندا.

وتتشاور الأمم المتحدة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن كيفية تقديم المساعدة التقنية واللوجستية والخبرة للنهوض بتنفيذ القرار الذي اتخذه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وقد عرضنا أيضا تقديم الدعم والمساعدة لتيسير القيادة الأوغندية تحت شعار مجتمع شرق أفريقيا. وسيعلن الأمين العام في الأيام المقبلة تعيين مستشار خاص سيتولى قيادة وتنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم بوروندي. وسيعمل المستشار الخاص عن كثب مع الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والشركاء الآخرين لمنع المزيد من تصعيد النزاع ولبناء السلام في بوروندي.

ويقع التدهور الحاد للحالة السياسية والأمنية في وقت تنتهي فيه ولاية البعثة السياسية الحالية_ بعثة الأمم المتحدة للمراقبة الانتخابية في بوروندي. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى مواصلة الانخراط السياسي والوجود في الميدان لدعم بوروندي في هذه الأوقات العصيبة. ولكن ذلك يتطلب ولاية من مجلس الأمن والتعاون من حكومة بوروندي.

إن بوروندي في منعطف حاسم الأهمية. ويجب إيجاد حل سياسي لحل الأزمة قبل أن تخرج عن السيطرة، وتؤثر على السلام والأمن على الصعيد الإقليمي. ويحدونا الأمل في أن يتحد جميع الشركاء الدوليين، ولا سيما دول المنطقة، في حث ودعم بوروندي لإيجاد تسوية سياسية للأزمة. ويدعو الأمين العام جميع الأطراف البوروندية، داخل البلد وفي الخارج، إلى الكف فورا عن نشر خطاب الكراهية ونبذ العنف والمشاركة بحسن نية في الوساطة الجارية لمجموعة شرق أفريقيا. إن الأمم المتحدة مستعدة للقيام بكل ما في وسعها لدعم حوار موثوق وشامل يمكنه التصدي للتحديات السياسية العميقة التي تواجه البلد حاليا. يجب علينا جميعا أن نعمل لكفالة إجراء الحوار ونجاحه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد الحسين.

السيد الحسين (تكلم بالإنكليزية): يؤسفني أن أبلغكم قلقي المتزايد فيما يتعلق بالأزمة الخطيرة لحقوق الإنسان في بوروندي. فإضافة إلى ارتفاع عدد الوفيات، يجب أن أنبه المجلس إلى علامات التحذير من المزيد من التصعيد، بما في ذلك التداعيات الإقليمية المحتملة الخطيرة للغاية. إن البلد في نقطة تحول أخرى حاسمة الأهمية وخطيرة للغاية، وأعتقد أن الدول الأعضاء والمجلس يمكنهم التدخل بشكل فعال لمنع تكرار أهوال الماضي.

في بوروندي، لا سيما في بوجومبورا، كان هناك عدد متزايد من عمليات القتل خارج إطار القانون موثقة في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك الاغتيالات السياسية المتعددة. وقتل مالا يقل عن ٢٤٠ شخصا منذ بدء الاحتجاجات في نيسان/أبريل، مع إلقاء الجثث في الشوارع كل ليلة تقريبا. وهناك المئات من حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفي في الشهر الماضي وحده، التي تستهدف أعضاء المعارضة والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأسرهم، والأشخاص الذين حضروا جنازات من قتلوا وسكان الأحياء التي ينظر إليها على أنها تدعم المعارضة.

ويسرني الإشارة إلى أن تدخل مكتبي، بالتعاون مع السلطات البوروندية، أسفر عن إطلاق سراح ٣٤٠ من

المحتجزين الشهر الماضي. ومع ذلك، يواصل الأشخاص الذين يعبرون عن وجهات نظر معارضة للحكومة العيش في مناخ من الخوف الشديد. واختطاف وقتل ويلي نزيتوندا البالغ من العمر ٢٥ عاما قبل ثلاثة أيام فقط، وهو ابن مدافع عن حقوق الإنسان معروف للغاية، بيير كلافي مبونيمبا، مثال حديث ومؤلم للغاية. أثناء محاولة اغتياله في آب/أغسطس، أصيب السيد مبونيمبا نفسه بجروح خطيرة. وقتل صهره، وهو مدافع آخر عن حقوق الإنسان الشهر الماضي.

وتم توثيق العديد من إدعاءات التعذيب، لا سيما في منطقة محلية في بوجومبورا تديرها دائرة المخابرات الوطنية. كما أبلغ عن انتهاكات من جانب الشرطة الوطنية ومن جانب وحدة شرطة مدججة بالأسلحة شكلت في أيلول/سبتمبر ”لمكافحة أعمال الإرهاب“. وتواصل مليشيات إمبونيراكور، الموالية للحزب الحاكم، إرهاب السكان، وفي بعض الأحيان بالتعاون مع الشرطة، وترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان مع الإفلات التام من العقاب.

وقد أغلقت الشرطة أحياء بعينها مع ورود تقارير عن نشوب معارك بالأسلحة النارية. كما يرتكب أفراد غير معروفين معارضون للحكومة، ولكن من الواضح أنهم مسلحون ومنظَّمون جيداً، أعمال قتل.

إنَّ الخوف من العنف وشبح حدوث المزيد من إراقة الدماء يدفعان البورونديين العاديين إلى الفرار من منازلهم. وهناك الآن أكثر من ٠٠٠ ٢٨٠ شخص في عداد المشردين داخلياً واللاجئين في أنحاء منطقة البحيرات الكبرى. ومما يزيد الطين بلة، تفيد تقارير بأنَّ الجماعات المسلحة تقوم بأنشطة تجنيد في بعض مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة، وأنَّ عملاء للحكومة البوروندية موجودون أيضاً للاستدلال على المعارضين.

إنَّ هذه وسواها من الإشارات إلى أقلمة الأزمة بصورة متصاعدة فجأة تجعلني أؤكد أنَّ البلدان المضيفة يجب أن تضمن توفير الحماية الواجبة للمخيمات والمحافظة على طابعها المدني.

لقد أعلن الرئيس نكورونزيزا افتتاح عملية حوار وطني في أيلول/سبتمبر. ولكن يؤسفني الإبلاغ بأنها لا ترقى حتى تاريخه إلى مستوى المناقشة الشاملة للجميع حقاً، والتي من شأنها أن تُعيد البلد فعلا إلى مسارٍ السلام. وعمليات القتل المتكررة لقادة المعارضة، والمدافعين عن حقوق الإنسان وأسرهم تقوِّض بشدة التزامات الحكومة الشفوية بالمصالحة، وهو ما تفعله أيضا الطلبات التي صدرت مؤخرا لاعتقال أعضاء في المعارضة ومدافعين عن حقوق الإنسان يقيمون في المنفى في أوروبا والنبرة العدائية الشديدة في البيانات العامة.

وكما سمعنا للتوّ من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، فقد وجَّه الرئيس نكورونزيزا في الأسبوع الماضي إنذاراً نهائياً إلى البورونديين لتسليم جميع الأسلحة، محذِّراً إياهم من أنَّ مَن لا يفعلون ذلك سيتم التعامل معهم باعتبارهم أعداء للأمة. وقد جعل هذا الإنذار النهائي الكثير من البورونديين يفرُّون من أحيائهم السكنية خوفاً من مداهمات الشرطة وحملاتها. وفي وقت سابق من اليوم، أفادت أنباء بمقتل شرطي وأربعة مدنيين في حي موساغا، وهو من أحياء بوجومبورا.

والتصريحات الأخيرة الملتهبة التي أدلى بها أعضاء في الحكومة تشير إلى أنَّ هذه الأزمة، التي تشمل استهداف الناس بسبب انتماءاتهم السياسية المتصوَّرة، يمكن أن تتخذ بُعداً عرقياً بشكل متزايد.

وقد أمر رئيس مجلس الشيوخ مؤخراً السلطات المحلية بتحديد ”العناصر غير المنتظمة“، وإبلاغ الشرطة عنها لكي تتعامل معها. ودعا الشرطة أيضاً إلى الاستعداد ”لإنجاز العمل“. ومثل هذه العبارات تُذكِّرنا بلغة خطاب سبق أن استمعت إليها هذه المنطقة وينبغي ألاَّ تسمعها مجدداً. وهي يمكن أن تكون مؤشرا على عنف وشيك أوسع نطاقا وأسوأ بكثير.

وقد أعادت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، عن حق، التأكيد مؤخرا على أنَّ أيَّ شخص يحرِّض على أعمال

العنف الجماعي في بوروندي أو يشارك فيها قد يكون عرضة للملاحقة من قِبَل مكتبها. وإنني أدعم بيانها بقوة.

إنَّ الأزمة في بوروندي تتصاعد منذ أشهر عديدة. وما نجم عنها من خسائر في الأرواح وانهيار اقتصادي وجوع متزايد وتشريد جماعي لا يهدد السلام والاستقرار في البلد فحسب، بل في المنطقة بأسرها. ولا بد من إخضاع الأفراد المسؤولين، بصرف النظر عن الرتبة أو المنصب أو الانتماء السياسي، للمساءلة. ويجب ممارسة كل نفوذ ممكن لمنع ما قد تكون كارثة وشيكة.

ما من أحد منّا يمكن أن ينسى موجات القتل التي أدت إلى الخسائر المروِّعة في الأرواح والتشريد الجماعي في المنطقة قبل عقدين من الزمن. وأعتقد أنَّ التدخلات القوية من قِبَل العديد من المسؤولين والدول، في الأيام الأخيرة، قد يكون لها تأثير كبير. وإنني أحث البلدان المجاورة في منطقة البحيرات الكبرى على تكثيف محاولاتها لتشجيع إجراء حوار سياسي موثوق وشامل للجميع في بوروندي، وضمان ألاّ تستخدم أي أطراف المناطق الحدودية ومخيمات اللاجئين الموجودة على أراضي كل منها لتأجيج النزاع.

وأرحب بالتحقيق الذي ستُجريه اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في بوروندي، فضلاً عن جهود الاتحاد الأفريقي للتصدي للإفلات من العقاب بنشر ١٠٠ مراقب لحقوق الإنسان في الميدان. ومن الضروري أن يكون المجتمع الدولي قادراً على الاستجابة بسرعة وحزم إذا شهدت الأحداث مزيداً من التدهور. وأحثّ حكومة بوروندي على توقيع مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأفريقي لكي يعمل مراقبو حقوق الإنسان التابعون له في بوروندي، فضلاً عن السماح للَّجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بالقيام بعملها ونشر تقريرها في أقرب وقت ممكن.

وعلاوة على ذلك، أعتقد أيضاً أنَّ من مسؤولية مجلس الأمن معالجة حالة من القلق العميق التي باتت معروفة تماماً منذ أشهر عديدة، والتي يمكن أن تؤدي إلى مجزرة أكبر، على الرغم من أنَّ جهود جيران بوروندي والشركاء الإقليميين ستكون ضرورية. وإنني أناشد المجلس أن يُبقي بوروندي في صدارة جدول الأعمال وأن يستكشف جميع الخيارات الممكنة لمنع المزيد من العنف، بما يشمل اتخاذ خطوات لتجميد أصول أولئك الذين قد يحرضون على العنف أو الذين يحرِّضون عليه أو يشاركون فيه، وإمكانية فرض حظر على السفر. وقد يود المجلس أيضاً النظر في استخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لوقف العنف الجاري ومنع نشوب نزاع إقليمي.

وينبغي إبلاغ حكومة بوروندي بالعواقب البالغة الخطورة التي ستترتب على عدم أداء واجبها في حماية جميع البورونديين بصرف النظر عن آرائهم السياسية أو انتماءاتهم الأخرى. كما أطلب إلى المجلس وجميع الدول الأعضاء تقديم الدعم المالي والسياسي لجهود الاتحاد الأفريقي لإجراء تحقيقات بشأن حقوق الإنسان في بوروندي ومساعدة قضية السلام. وسيناقش مكتبي أفضل السبُل لتقديم دعمنا لتحقيقات اللجنة الأفريقية في هذا الأسبوع.

ومن الضروري إجراء حوار شامل للجميع بين كل أصحاب المصلحة في بوروندي عملاً باتفاق أروشا الذي أنهى ١٢ عاماً من المذابح والحروب. وينبغي قيادة هذا الحوار بالتنسيق مع عملية الوساطة.

ونزع سلاح ميليشيا إمبونيراكور وجميع أولئك الحائزين للسلاح بصورة غير قانونية على نحو عاجل يجب أن يتصدر جدول الأعمال. فخلافا للادّعاءات التي لطالما رددتها الحكومة عن أنّه لا توجد ميليشيات داخل إمبونيراكور، هناك أدلة لا يمكن دحضها تفيد بنقيض ذلك. وإذا كان لدى الحكومة أيُّ أمل في كبح جماح العنف، فعليها أن تبدأ بنزع سلاح إمبونيراكور وضمان محاكمة أفراد الشرطة ودائرة المخابرات الوطنية المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. ومن المهم بشكل حيوي أيضاً أن

يدرك جميع قادة الرأي أنَّه يجب تفادي الخطاب الذي يحرِّض على العنف بأي ثمن. وما نحتاج إليه هو إظهار القيادة وأصوات قوية تدعو إلى ضبط النفس والمساءلة والمصالحة الحقيقية.

إنَّ الأزمة الراهنة قد قوضت بالفعل الكثير من التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي حققته بوروندي مؤخراً. وقد أسهم المجتمع الدولي، ولا سيما المجلس، إسهاماً بارزاً في تحقيق تلك المكاسب. لكنَّ محرِّكها الرئيسي كان ثقة المواطنين في استقرار البلد وأمانه. ويجب على الحكومة أن تتخذ بصورة عاجلة خطوات عامة ومحددة لاستعادة تلك الثقة الضرورية لمنع اللجوء إلى العنف وإعادة بوروندي إلى مسار السلام والوئام الوطني والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد الحسين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ديينغ.

السيد ديينغ (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس مجلس الأمن، السيد ماثيو رايكروفت، على عقْد هذه الجلسة وعلى دعوتي إلى تقديم إحاطة إعلامية للأعضاء بشأن الحالة في بوروندي، من منظور ولايتي.

لقد قدَّمت للمجلس في أيار/مايو الماضي إحاطة إعلامية بشأن الحالة في بوروندي، عقب زيارتي إليها. وقد قلت آنذاك إنه على الرغم من أنَّ الأزمة في بوروندي سياسية الطابع بصورة رئيسية، فإنَّ بعض كبار القادة البورونديين يستغلون المسألة العرقية لتحقيق مصالحهم السياسية. وقد حذَّرتُ من أنهم إذا واصلوا القيام بذلك، فقد تكون النتيجة تصاعد العنف الذي يمكن أن يتم في سياقه استهداف الأفراد استناداً إلى انتمائهم السياسي أو العرقي.

ومن المؤسف أنَّ ذلك هو الذي حدث. ويبدو أن البلد على شفير الانزلاق إلى العنف الذي يمكن أن يتصاعد ليتحول إلى جرائم وحشية. والجهود الجارية لتعزيز الحوار لم تنجح في إيجاد أرضية مشتركة بين الحكومة والمعارضة.

إنَّ أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان المُبلغ عنها في الفترة الأخيرة تشمل اغتيال مسؤولين كبار في قوات الأمن وأفراد بارزين منتمين إلى كل من الحزب الحاكم والمعارضة، فضلاً عن أعمال القتل التي تستهدف المدنيين العاديين.

إننا نشهد استمرارَ تسلح الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة المعارضة، سواء داخل بوروندي أو خارجها. وينفذ أولئك الذين يدعمون المعارضة أعمال قتل مستهدف في جميع أنحاء البلد. وقد زاد العنف من حدة التوتر ومن زعزعة استقرار البلد. وقد تلقى مكتبي تقارير عن مدنيين فرّوا من مناطق يُعتقد أن سكانها متعاطفون مع المعارضة خوفاً من الهجمات.

وقد أثار روعي الخطاب الذي ألقاه في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ريفيريان نديكوريو، رئيس مجلس الشيوخ، الذي استخدم فيه لغة تحريضية وتهديدية. وكانت بعض العبارات المستخدمة مماثلة بشدة لتلك التي استخدمت قبل وأثناء الإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا، والتي قُتل خلالها المعتدلون من الهوتو وغيرهم، ولا سيما الاستخدام المتكرر لكلمة ''gukora'' التي تعني ''العمل'' باللغة الكيروندية والتي استُخدمت لتحريض الناس على ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤. ويزيد هذا الخطاب المخاوف من أن مسؤولي الحزب الحاكم ربما يكونون يمهدون لأعمال عنف على نطاق واسع في بوروندي.

ولذلك، فمن المهم للغاية أن يمتنع رئيس الجمهورية والقيادة العليا عن الإدلاء أو التفوه بأي تصريح يمكن اعتباره تحريضا لمجموعات من السكان على ارتكاب الجرائم ضد أقرانهم من المواطنين. والقيام بذلك عمل خطير وغير مسؤول ومحظور بموجب القانون الدولي.

وإذا كان هناك أي وقت يجب فيه على الرئيس نكورونزيزا وحكومته ممارسة القيادة الشجاعة التي تتصف بالمسؤولية، فهو الآن. ومن أجل جميع البوروند يين، نحن بحاجة إلى أن تلتزم الحكومة باستعادة السلام والأمن من خلال الحوار والقيام بسلسلة من الخطوات الملموسة لنزع فتيل الأزمة الراهنة. وفي نفس الوقت، لا تقع هذه المسؤولية على عاتق حكومة بوروندي وحدها؛ فالمجتمع الدولي، ولا سيما جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، يضطلع بدور لا غنى عنه في إعادة السلام إلى بوروندي.

وفي بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر، أعرب المجلس عن عزمه فرض جزاءات على الذين يرتكبون العنف، ودعا إلى نشر المزيد من مراقبي حقوق الإنسان، بما في ذلك من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي، للتحقيق في الانتهاكات المستمرة وطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع خطط للطوارئ للنشر المحتمل لبعثة حفظ سلام لحماية المدنيين. ويجب أن يتبع هذا الالتزام القوي اتخاذ إجراءات وأن يدعمه المجتمع الدولي.

ولردع المزيد من أعمال العنف، ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ تدابير عاجلة للحيلولة دون تصعيد الموقف، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم الكامل للتنفيذ الفوري لقرارات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وقد يكون نشر مراقبي حقوق إنسان تابعين للاتحاد الأفريقي رادعاً رئيسياً لانتهاكات وخروقات حقوق الإنسان. ويمكن للمجلس أن يحث حكومة بوروندي على الانتهاء من المفاوضات مع الاتحاد الأفريقي بشأن وجود هؤلاء المراقبين، بحيث يمكن نشرهم والسماح لهم بالوصول غير المقيّد والاضطلاع بولايتهم دون عائق.

ويتمثل عامل أساسي آخر من شأنه الإسهام في الحيلولة دون تصعيد الوضع في اتخاذ تدابير من شأنها أن تكون رادعاً عن طريق تنفيذ إجراءات لمساءلة الأشخاص الذين قد يرتكبون أعمال عنف ويحرضون على العنف. ومما يؤجج الأزمة في بوروندي الفجوة المستمرة في المساءلة وانتشار الإفلات من العقاب على الانتهاكات والخروقات الجسيمة المستمرة لحقوق الإنسان، بما فيها الخطاب الذي يشكل تحريضاً على العنف. ويمكن أن تشمل تدابير كهذه الإنشاء الفوري للجنة تحقيق في الانتهاكات المستمرة، على النحو الذي أوصى به الاتحاد الأفريقي. ومن المهم أيضاً أن نذكّر بوروندي، بوصفها دولة طرفاً في المحكمة الجنائية الدولية، بأن من يحرض على الجرائم الوحشية أو يشارك فيها يخاطر بتعريض نفسه للملاحقة الجنائية.

إن بوروندي أمام مفترق طرق، ولا بد للمجتمع الدولي أن يعيَ هذه الحقيقة. ولا ينبغي أن يقلل أحد من شأن ما نحن بصدده. فقد كان ثمن الحرب الأهلية بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٥ حياة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة وتشريد أكثر من مليون شخص في بوروندي. ويثبت تاريخ البلد وتاريخ جارته رواندا العواقب المأساوية للعجز عن التصرف عندما يحرض القادة على العنف أو يتقاعسون عن احتوائه. فإلى جانب الخسائر البشرية المحتملة، قد تعرض العودة إلى الصراع اتفاق أروشا للخطر وسيكون لها آثار مزعزعة للاستقرار في المنطقة برمتها. وينبغي أن نتصرّف قبل فوات الأوان. لقد استثمرت الأمم المتحدة بشكل مكثف في بوروندي ولا يمكن إلا أن تتخذ الإجراء المناسب الآن. وأحث مجلس الأمن على أن يبعث برسالة واضحة وموحدة إلى الحكومة في بوجومبورا مفادها أنها ملزمة بأن تجلس مع المعارضة لمعالجة خلافاتهما سلمياً. وينبغي للمجلس أيضاً أن يدعو جميع الأطراف الفاعلة إلى نبذ استخدام العنف. فالحوار الصادق والبناء وحده يمكن أن يجنبنا الكارثة الوشيكة في بوروندي.

كما أود أن أدعو المجلس إلى حث الحكومة على أن تقدم للعدالة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي تُرتكب. وقد أكّد مكتبي وغيره من الخبراء والمؤسسات على

أنه من دون الوحدة في المجلس إزاء الحالة في بوروندي واتخاذ الإجراءات الواجبة لعكس مسار الأزمة الحالية، فقد تنزلق بوروندي عائدة إلى الفوضى التي نعرفها جميعاً تمام المعرفة. وبالنظر إلى المعلومات الواضحة التي لدينا بشأن خطورة الحالة، فلن نتمكن من الادعاء، في حال اندلاع صراع شامل، بأننا لم نكن نعرف. وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية حماية البورونديين والحيلولة دون ارتكاب جرائم وحشية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ديينغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوبر.

السيد لوبر (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن علما بشأن زيارتي الأولى إلى بوروندي بصفتي رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام. إن الهدف من زيارتي هو إقامة اتصالات مباشرة مع حكومة بوروندي وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين للحصول على فكرة مباشرة عن الحالة السياسية الحالية ومعرفة خطط الحكومة بشأن كيفية التصدي لها. وأنا أيضاً أستكشف الفرص المتاحة لانخراط لجنة بناء السلام مستقبلا والإسهامات التي يمكن لها أن تقدمها للتخفيف من حدة التوترات.

وقد كان اليوم هو أول أيام زيارتي، وأود أن أقدم سرداً موجزاً عن الاجتماعات مع ممثلي الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي وأعضاء السلك الدبلوماسي. لقد أجريت مناقشات مفتوحة وموضوعية مع النائب الثاني لرئيس بوروندي، وكذلك مع وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي. وركزت هذه المحادثات على الوضع الأمني، والجهود الرامية إلى بدء حوار سياسي بين البورونديين، والحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلد، والشراكة مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وأشجع الحكومة على تكثيف مشاركتها مع المجتمع الدولي، وتحديداً مع جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين، وبطبيعة الحال، منظومة الأمم المتحدة.

كما أعربت عن الأمل في أن تدخل الحكومة في عملية حوار حقيقي وشامل للجميع من أجل استعادة ثقة شعب بوروندي. وقد شجعت محاوريّ على قبول عروض المساعدة الدولية أو اتخاذ تدابير لتخفيف التصعيد من قبيل نزع سلاح الجماعات المسلحة. كما أعربتُ عن القلق إزاء التصريحات المؤججة للمشاعر التي يمكن أن تحرض على الكراهية بين مختلف فئات المجتمع البوروندي. وأعاد النائب الثاني للرئيس والوزير التأكيد على اهتمام الحكومة بمواصلة التعاون مع تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

ويبدو أن استمرار أعمال العنف وانعدام الأمن والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان تمثل الشواغل الرئيسية للمحاورين في الأمم المتحدة، الذين أبرزوا أن الحالة تؤثر سلبا على عمليات الأمم المتحدة في بوروندي. وأود أن أعرب عن أسفي العميق حيال مقتل اثنين من موظفي الأمم المتحدة اللذين سقطوا ضحايا لهذا العنف خلال الأسابيع الثلاثة الماضية. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بأعمال فريق الأمم المتحدة على أرض الواقع، الذي يعمل في ظل ظروف صعبة.

وغدا وفي يوم الأربعاء، سأجتمع مع النائب الأول للرئيس ووزير الداخلية في بوروندي، وأيضا مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والأحزاب السياسية ولجنة الحوار بين الأطراف البوروندية ولجنة الحقيقة والمصالحة. كما سأجتمع مع ممثلي المؤسسات المالية الدولية. ومن المقرر عقد اجتماع مع رئيس الجمهورية في يوم الأربعاء.

وإذ أواصل المشاورات، فإنني سأكرر مناشدتي جميع أصحاب المصلحة الامتناع عن ارتكاب أعمال العنف، المادي واللفظي على السواء. وسأناقش بشكل إضافي آثار الحالة

الراهنة على اقتصاد بوروندي. وبعد ذلك سأواصل مهمتي في أوغندا، حيث سأجتمع مع وزير الدفاع، السيد كريسبوس كيونغا، الذي أوكل إليه الرئيس موسفيني تيسير الحوار بين الأطراف البوروندية الذي كلفت بإجرائه جماعة شرق أفريقيا. وفي يوم الجمعة، سأجتمع مع ممثلي حكومة تنزانيا، والبنك الدولي، وجماعة شرق أفريقيا في دار السلام قبل عودتي إلى نيويورك.

ولدى عودتي إلى نيويورك، سأعد تقريرا سيحدد، في جملة أمور، تحديات بناء السلام الناشئة عن الحالة الراهنة، فضلا عن الفرص والأولويات لانخراط لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٦. وسيطلع على التقرير أعضاء تشكيلة بوروندي للجنة بناء السلام في الإحاطة الإعلامية التي ستقدم في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، فضلا عن مجلس الأمن، وفقا للممارسة المتبعة وتمشيا مع الدور الاستشاري للجنة بناء السلام. كما ستستنير بالتقرير خطة العمل لانخراط لجنة بناء السلام في بوروندي في عام ٢٠١٦.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لوبر على إحاطته الإعلامية.

أُعطي الكلمة الآن للسيد أنطونيو.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): نحيي جميع من تكلموا قبلي، فضلا عن سفير أوغندا، الذي سيتكلم في وقت لاحق. وبادئ ذي بدء، وباسم الاتحاد الأفريقي، أود أن أعرب عن امتناننا الصادق لمجلس الأمن على إتاحته لنا هذه الفرصة لأخذ الكلمة في هذه المرحلة البالغة الأهمية في تاريخ بوروندي. وسيكون النص الكامل لبياننا متاحا لأعضاء المجلس، بالنظر للوقت المحدود المخصص لنا.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا على امتنان الاتحاد الأفريقي العميق لجماعة شرق أفريقيا وقادة المنطقة، بما في ذلك قادة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. كما نشكر الأمين العام بان كي - مون وجميع شركائنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وننوه مع شعور بالقلق إلى أنه، منذ نيسان/أبريل، يتعرض للاختبار السلام الذي توصل إليه البورونديون بشق الأنفس. وتواجه بوروندي أزمة سياسية وأمنية خطيرة، تتسم بازدياد أعمال العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، التمس أكثر من ٢٠٠٠٠٠ من مواطني بوروندي اللجوء في البلدان المجاورة، بما في ذلك تنزانيا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا.

وحتى فيما يجتمع مجلس الأمن هنا، تواصل الحالة الأمنية التدهور. ومؤخرا انتشر انعدام الأمن وأعمال العنف، التي كانت في البداية مركزة في العاصمة، بوجومبورا، إلى بعض المناطق في الداخل. وأصبحت عمليات الاغتيال المستهدفة للشخصيات السياسية والعسكرية، والإعدام خارج نطاق القانون وأعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاعتقالات العشوائية والاحتجاز غير القانوني والاشتباكات بين الشرطة والعناصر المسلحة واستمرار اكتشاف الجثث في الشوارع في بعض الأحياء، ضمن مظاهر أخرى، مشاهد يومية لسكان بوروندي. كما أشير مع شعور بالقلق العميق إلى التصريحات التحريضية التي يصدرها القادة السياسيون. ومهما كان الطريقة التي قد تفسر بها تلك التصريحات، فإنها ببساطة غير مقبولة بالنظر للماضي المؤلم لمنطقة البحيرات الكبرى، التي عانت، أكثر من أية منطقة أخرى في القارة، من ويلات أعمال العنف الواسعة النطاق.

وأبلغت حكومة بوروندي بشأن جهودها الرامية إلى إعادة استتباب الأمن في جميع أنحاء الدولة، لا سيما في ما يسمى بأشد مناطق العاصمة فقرا. وفي حين تقدر الحكومة أنها استعادت أكثر من ٩٠ في المائة من الأسلحة التي كانت

بحوزة المدنيين خلال عملياتها لنزع السلاح، من الواضح أن هذه الجهود لم تكلل بعد بالنجاح في إعادة الهدوء على أرض الواقع. وعلى العكس، نحن نشهد، من جانب الحكومة البوروندية وبعض من يعارضون الولاية الثالثة للرئيس على السواء، تصلبا في المواقف والأساليب، فضلا عن إعادة ظهور خطيرة لأعمال العنف.

وفي وجه التدهور المتزايد للحالة السياسية والأمنية، والتهديد الحقيقي للمجابهة الواسعة الانتشار في بوروندي، سرع الاتحاد الأفريقي مبادراته لتحقيق السلام والاستقرار في ذلك البلد الذي لا يزال هشا. ووافق مجلس السلم والأمن، في اجتماعه المعقود على هامش الدورة العادية الخامسة والعشرين لجمعية رؤساء دول الاتحاد الأفريقي، التي عقدت في جوهانسبرغ في حزيران/يونيه، على خريطة طريق تفصل الإجراءات التي من الأهمية بمكان اتخاذها لنزع فتيل التوتر وتجنب دوامة العنف وتمكين بوروندي من المحافظة على فوائد اتفاق أروشا للسلام والمصالحة، الذي يشكل الأساس ذاته للميثاق الاجتماعي والسياسي بين العناصر المختلفة للشعب البوروندي.

وإضافة إلى الجهود السابقة لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة نكوسازانا دلاميني – زوما، فإنها وجهت مرارا وتكرارا دعوات مماثلة إلى الأطراف، ولا سيما بعد عمليتي اغتيال اللواء أدولف نشيميريمانا والعقيد جان بيكوماغو. وبعد أن لم يستجب جميع أصحاب المصلحة البورونديون لهذه الدعوات، اجتمعت منظمتنا القارية مرة أخرى في مجلسها للسلم والأمن في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وفي تلك المناسبة، قرر المجلس، في جملة أمور، فرض جزاءات محددة الهدف، بما في ذلك عمليات حظر السفر وتجميد الأصول، على جميع الأطراف الفاعلة البوروندية التي أسهمت أعمالها وأقوالها في استمرار أعمال العنف وإعاقة البحث عن حل للأزمة. وطلب المجلس من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بدء تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الاعتداءات المرتكبة بحق المدنيين في بوروندي.

وإضافة إلى ذلك، قرر مجلس السلم والأمن زيادة عدد الخبراء العسكريين ومراقبي حقوق الإنسان المنتشرين على أرض الواقع للمساعدة في احتواء أعمال العنف وتهيئة الظروف المفضية إلى إجراء حوار فيما بين الأطراف الفاعلة المعنية. وبالمثل، طلب من المفوضية بدء صياغة خطة للنشر المحتمل لبعثة بقيادة أفريقية في بوروندي. ويجري اتخاذ إجراءات المتابعة.

ويدل تصعيد أعمال العنف والاغتيالات المستهدفة للشخصيات البوروندية الرفيعة المستوى، مقترنة مع النزوع إلى التطرف السياسي ورواج شائعات عن نشاط عسكري، على هشاشة الحالة ويبرز الضرورة الواضحة للعمل على التوصل إلى حل سياسي للحالة الراهنة. وفي ذلك الصدد، أود أن أكرر الاقتناع الذي أعرب عنه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومفاده أنه لن يمكن أصحاب المصلحة البورونديين من إيجاد حل توافقي وصون السلام وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون سوى إجراء حوار حقيقي وشامل للجميع يقوم على أساس احترام اتفاق أروشا.

ويؤيد الاتحاد الأفريقي بقوة الجهود التي يقودها رئيس أوغندا يوري موسيفيني وهو لذلك يرحب بالزيارة إلى بوروندي التي قام بها في ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر وزير الدفاع الأوغندي، السيد كريسبوس كيونغا، من أجل مناقشة طرائق استئناف الحوار مع السلطات البوروندية.

وفي الختام، أكرر الدعوة التي وجهها الاتحاد الأفريقي لحكومة بوروندي وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين للتفكير مليا في خطورة الحالة، ومواجهة التحدي. إن مستقبل دولتهم، واستقرار المنطقة مرهون بذلك.

إن الاتحاد الأفريقي من جانبه، كما أشار إلى ذلك مجلس السلام والأمن، عازم على الاضطلاع الكامل بمسؤولياته، المترتبة عليه بموجب البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والصكوك الأفريقية الأخرى ذات الصلة، بالتعاون مع الأطراف الدولية المعنية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أنطونيو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لوزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي.

السيد نيامتوي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة للغاية بالنسبة لبلدنا. وأود أيضا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا أن أشكر جميع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن الذين يواصلون بذل جهود محمودة تظهر اهتمامهم ببلدي، بوروندي. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد أداما ديينغ، والسيد زيد رعد زيد الحسين، على جهودهما ومشورتهما الجيدة، فيما يتعلق ببوروندي.

سيتناول بياني بعض النقاط: الحالة السياسية، والأمن ونزع السلاح، وقضية اللاجئين، والعلاقات مع شركاء بوروندي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعض التوصيات فيما يتعلق بالمجتمع الدولي.

فيما يتعلق بالحوار، يجب أن أقول بأن الحوار والتشاور جزء من تقاليد بلدنا. ولذلك من الضروري والمناسب، جلوس البورونديين عند الضرورة على طاولة المفاوضات، ومناقشة المسائل التي تفرق بينهم، أو التفكير بشأن القضايا التي توحدهم. وينبغي اتباع هذه الممارسة الجيدة بشكل تام، وأعتقد أن المنطقة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ونحن أنفسنا نقول الشيء ذاته، عندما نقول بأنه من الضروري إجراء حوار فيما يتعلق بالمسائل التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لبلدنا. وقد تختلف البنود والشروط، ولكن نتفق على العموم بأن هناك حاجة للحوار. وبطبيعة الحال، يؤكد وفد بلدنا بأن الحوار سيستمر، لأنه يميز الحكم الرشيد ويضمن التماسك الوطني. إن هذه المهمة النبيلة تقع في المقام الأول على عاتق البورونديين أنفسهم، حتى لو كنا لا نستطيع أن ننكر إسهام الأصدقاء الذين يسعون إلى تعزيز التلاحم الوطني.

وفي هذا السياق أيضا، أنشأ رئيس الدولة، بعد مشاورات مطولة، لجنة الحوار بين البورونديين، الشاملة من الناحية السياسية والعرقية والدينية، لدراسة القضايا بعمق، والجمع بين العديد من الناس وأصحاب المصلحة حول موضوع مشترك أو مواضيع مشتركة. وسيتعين على اللجنة خلال فترة ولايتها، معالجة القضايا المتعلقة بالسياسة، والعلاقات الاجتماعية؛ والاقتصاد؛ وتعزيز السلام والأمن؛ وحتى تقييم اتفاق أروشا للسلام، الذي وقع قبل ١٥ عاما. وقراءة وفهم دستورنا، واتفاق الوقف الشامل لإطلاق النار، وميثاق الوحدة الوطنية الذي اعتمد في استفتاء قبل ٢٤ عاما، وبرامج التعليم والتدريب على القيم الوطنية؛ وما إلى ذلك. وستتمتع لجنة الحوار بين البورونديين بولاية مدتها ستة أشهر، يمكن تمديدها إذا لزم الأمر. وسوف تصدر تقارير فصلية ستقدم إلى رئيس الدولة ليتخذ قرارا بشأنها وينفذها. وستقدم نسخ من هذه التقارير إلى مجلسي البرلمان لدينا، الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ.

وفي هذه المرحلة، أود أن أوضح موقف بلدنا من الجهود الإقليمية التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا، فيما يتعلق بالحوار. ونحن على اتصال دائم مع الميسر الأوغندي، مع الرئيس موسيفيني، من خلال وزير الدفاع، السيد كريسبوس كيونغا، الذي كان في بوروندي قبل أكثر من أسبوع بقليل، لإجراء محادثات مع سلطات بلدي بشأن الطريق الذي ينبغي اتباعه

في الأيام المقبلة، بحيث يمكن للبورونديين والشركاء السياسيين البورونديين، تخصيص المزيد من الوقت لدراسة المسائل التي تفرقهم في الوقت الراهن.

ومن وجهة النظر هذه، ينبغي أن نتخلص من بعض جوانب سوء الفهم. إن حكومتنا ليست ضد الحوار الذي أوصى به مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا، في ٦ تموز/يوليه في دار السلام. بل على العكس من ذلك، كما قلت من قبل، قد تكون لدينا اختلافات في الرأي حول هذه الشروط، ولكننا نتفق عموما على ما هو أهم، وهو ضرورة أن يتم الحوار.

وعلى الصعيد الأمني، يود وفد بلدنا إبلاغ المجلس بأن البلد كله هادئ عموما، وأن المواطنين يزاولون أنشطتهم بشكل سلمي، إلا في عدد قليل من المناطق المحددة، في أحياء معينة من بوجومبورا. وفي هذا الصدد، أود التشكيك في مصداقية المعلومات التي قدمها السيد تيتي أنطونيو ممثل الاتحاد الأفريقي خلال هذه الجلسة. وأنا لا أعرف إذا كانت بعثة الاتحاد الأفريقي في بوجومبورا هي التي أعلمته بأن انعدام الأمن يمتد إلى مناطق ومدن أخرى خارج بوجومبورا. وأتمنى أن يخبرنا ما هي المدن، ويعطينا أسماء تلك الأماكن التي تفتقر إلى الأمن في البلد، خارج أحياء معينة من بوجومبورا، لأن تلك معلومات مثيرة للدهشة.

وعلى عكس المعلومات التي تنقلها المعارضة المتشددة التي يوجد مقرها في الخارج، وبعض وسائل الإعلام التابعة لها، فإن بوروندي لا تحترق. ويجري التحكم في حوادث الجرائم القليلة، التي تهدف إلى جذب انتباه المجتمع الدولي. وكما يعلم المجلس، فإن الأمن هو حجر الزاوية في كل شيء، لأنه من غير الممكن القيام بعمل مفيد أو إحداث التنمية من دونه. إن البورونديين يتوقون إلى تحقيق السلام والمساواة، وهم ملتزمون بالحفاظ عليهما ليلا ونهارا بعزم وتصميم. وثمة عدة مبادرات لبناء السلام في أجزاء مختلفة من البلد، ولكنها لم تلق للأسف، سوى التجاهل من جانب وسائل الإعلام، التي تكتفي فقط بإعداد تقارير عن أعمال العنف والفوضى التي من المفترض أنها تسود البلد.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، يكرر وفد بلدنا، التزام حكومة بوروندي بمتابعة برنامج نزع السلاح الخاص بها، من خلال الوقاية والحوار. ولعل المجلس يذكر بأنه جرى في ٢٤ أيلول/سبتمبر، توقيع المرسوم ٣٦/١٠٠، الذي يستثني من الملاحقة الجنائية، الحيازة غير المشروعة للأسلحة النارية، ويمدد بشهر واحد المهلة الممنوحة لكل شخص يعيش في بوروندي، ويحمل أسلحة نارية بشكل غير قانوني، والذخائر و/أو المعدات ذات الصلة، والسماح لهم فورا وطوعا بإعادة هذه المواد لقوات الدفاع والأمن. إن هذا القرار الذي يتسم بالرأفة، الذي اتخذته حكومتنا فيما يخص حاملي تلك الأسلحة، سمح لهم بتسليم أسلحتهم طواعية، من دون عقاب.

وربما، هذه أيضا فرصة لتوضيح شرعية قرار تمديد تلك الفترة الزمنية بأيام قليلة. وقد اتخذ هذا القرار من أجل إتاحة الفرصة للحاملين للأسلحة بصورة غير قانونية، لتسليمها مباشرة إلى السلطات، لأنه، في بوروندي كما في أماكن أخرى، لا يسمح بحيازة سلاح ناري بشكل غير قانوني، ولا يسمح كذلك، باستخدام الأسلحة ضد قوات الأمن أو ضد المواطنين المسالمين. لذلك، من نافلة القول أنه في دولة منظمة، يجب أن تكون قوات الأمن قادرة على الوفاء بولايتها على نحو شامل.

ولذلك، يجب أن تستمر قوات الدفاع والأمن في عمليات التفتيش والضبط لمصادرة الأسلحة المحتفظ بها بصورة غير مشروعة. وقد صودر العديد من الأسلحة والمعدات العسكرية فضلا عن الأدوية والمخدرات التي كانت في حوزة هؤلاء المجرمين خلال تلك العمليات. وبعد شهرين من التزام الحكومة باستعادة السلام في البلد، تم إنجاز المهمة التي أوكلت إلى قوات الدفاع والأمن بنجاح بنسبة ٩٢ في المائة. وبنهاية

تشرين الأول/أكتوبر، تم ضبط ١٣٩ بندقية و ١٥١ قنبلة يدوية ومتفجرات أخرى و ١٥١ ٧ خرطوشة، و ١٥١ خزانة ذخيرة. ومنذ بداية العام وحتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر، تمكنت اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالفعل من جمع أكثر من ٤٠٠ بندقية و ٤٤٠ من القنابل اليدوية والمتفجرات، و ٤٥٥ ١٢ خرطوشة و ٤١٦ خزانة ذخيرة.

اسمحوا لي أن أوضح أنه في إطار تلك العمليات وعقب إنذار نهائي أسيء تفسيره في بعض الدوائر، لم يتم فهم ما حدث بصورة كاملة في المجلس. فمن منطلق الشفافية، يجري القيام بتلك العمليات منذ بداية الخريف في حضور مراقبي الاتحاد الأفريقي. وقد تم ذلك في إطار الولاية التي أسندت إليهم خلال اجتماع مجلس السلم والأمن المعقود في ١٣ حزيران/يونيه في جوهانسبرغ، والتي تم تعزيزها فيما بعد بالقرار الذي اتخذ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. ولذا، فإن المراقبين جزء من العمليات مما يبين نوايا حكومة بلدي الحسنة في العمل مع شركائها.

وتدعو حكومة بلدي اليوم مرتكبي هذه الجرائم إلى التخلي عن ذلك النهج الذي لا يؤدي إلى أي نتيجة. فطريق العنف طريق مسدود ومضيعة للوقت ويشكل عقبة أمام مستقبل شبابنا الذين تمس الحاجة إليهم في إعادة بناء البلد. وقد كانت فترة التمديد لخمسة أيام، والتي انتهت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، فرصة لوضع حد لتلك الحالة. وقد أوضحت هذا للسيد الحسين. وأعتقد أننا جميعا نتفق على أنه من المهم تجنب حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان بأي ثمن وألا يفلت منتهكوها من العقاب. ومن ثم، فإن من المهم أن نعرف الكيفية التي يمكن بها التوفيق بين واجب الدولة من خلال تحمل مسؤولياتها في تحقيق الأمن على الصعيد الوطني. ومن المهم للغاية أيضا – وأنا أؤيد تماما ما ذهب إليه السيد الحسين والسيد ديينغ وآخرون قبل قليل – أن تظهر الدولة حنكتها في إدارة المسائل المتعلقة بنزع السلاح، تفاديا لحدوث انتهاكات من شأنها أن يؤدي إلى تقويض السلام والأمن في بلدي.

وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين، فقد ثبت بجلاء أنه يجب علينا القيام بكل ما هو ممكن لضمان تمكن أولئك الذين فروا من البلد نتيجة للوضع السياسي في ذلك الوقت، ولا سيما في نيسان/أبريل، من العودة. وهذا هو السبب وراء اتصال الحكومة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبالبلدان التي رحبت بإخوتنا وأخواتنا، حتى يمكننا إشراك اللجنة الثلاثية بهدف إعادة هؤلاء اللاجئين إلى الوطن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للبلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين. ونحن ندرك أنها مهمة صعبة. فقد استضاف بلدنا لاجئين لعدة سنوات في الماضي. ولذلك، نحن نتفهم أن هذه المسألة مكلفة، لا سيما عندما تحدث حالة من هذا القبيل بشكل مفاجئ.

وكذلك ندعو شركاءنا إلى أخذ الادعاءات على محمل الجد. وأعتقد أن السيد الحسين قد تناول هذه المسألة على النحو الصحيح في وقت سابق. ولا أستطيع أن أعبر بما فيه الكفاية عن مدى استهجاننا لحقيقة أن بعض مخيمات اللاجئين أصبحت مواقع لتجنيد الشباب للانضمام لصفوف الجماعات المتمردة التي ستواصل بدورها زعزعة السلام والأمن في البلد. ونعتقد أن الطريقة التي تتم بها إدارة مخيمات اللاجئين مثل مخيم ماهاما في رواندا طريقة غير حكيمة على الإطلاق. وأعتقد أنه حتى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى قد سلط الضوء في أكثر من مناسبة على رغبتنا المطلقة في بناء منطقتنا في سلام وأمن، ويستتبع ذلك بطبيعة الحال الإدارة السليمة لمخيمات اللاجئين.

وفيما يتعلق بإعادة بناء الثقة مع شركائنا، يود وفد بلدي أن يطلب من الشركاء التقليديين وغير التقليديين مواصلة التركيز على مستقبل البلد. وأعتقد أن الاجتماع الذي عقدته

في هذا الصباح مع رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام شكل مرة أخرى فرصة لنطلب منه أن يكون نصيرا لبلدي كي يتسنى لنا معا المضي قدما نحو المستقبل. إن بلدنا لا يزال يحتاج إلى أصدقائه. فنحن لن نتمكن من إعادة بناء بلدنا دون مساهمة الشركاء التقليديين – وهم أولئك الذين ربطنا بهم تاريخ حلو ومر في آن معا أو أولئك الذين انضموا إلينا بعد استقلالنا في عام ١٩٦٢ حتى نتمكن من توفير المزيد لأبناء شعبنا للمشاركة مع الشعوب الأخرى في العالم في عصر العولمة الجديد هذا. ولذلك، نعتقد أن إجراءات تعليق المعونة أو التهديدات بتعليق المعونة التي يطلقها البعض تتعارض مع الهدف النبيل المتمثل في بناء عالم أكثر عدلا وإنصافا. وذلك لأننا نعتقد أن للشعب البوروندي الحقوق ذاتها التي يتمتع بها غيره.

ونود أن نوضح لبعض أعضاء مجلس الأمن وغيرهم في الاتحاد الأوروبي أننا تلقينا بالفعل طلبا من تلك المنظمة لبدء مشاورات مع بوروندي على أساس المادة ٩٦ من اتفاق كوتونو المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان وحالة الديمقراطية والحوكمة. وقد تلقينا تلك المراسلات ونحن نجري مشاورات كاملة بغية إعداد الرد المناسب على شركائنا ضمن الإطار الزمني المحدد. وعلى أية حال، لا يزال في نيتنا الحفاظ على التعاون المتنامي والمفيد بصورة مطردة لشعبنا مع شركائنا من الاتحاد الأوروبي وغيرهم.

وفي إطار إعادة بناء الثقة، فإن وفد بلدي يطلب بكل تواضع إلى بلدان الشمال وكذلك بلدان الجنوب – التي لا تزال تؤوي أفرادا متهمين بجرائم يعاقب عليها القانون على الصعيدين الدولي والوطني، لا سيما أولئك الضالعين في انقلاب ١٣ أيار/مايو عام ٢٠١٥، فضلا عن المجرمين البورونديين الآخرين الفارين – أن تتعاون مع حكومتنا بغية تقديمهم للمحاكمة. وأعتقد أنها ليست مجرد مسألة تتعلق بحقوق الإنسان. وعلى الأطراف الأخرى أن تتعاون كذلك. وهذا أمر في غاية الأهمية.

ومن منطلق التمسك بميثاق الأمم المتحدة، نطلب أيضا أن يتم إيقاف دعم بعض الأفراد الذين شاركوا في أنشطة تزعزع الاستقرار بعد انتخابات عام ٢٠١٥ وفي الانقلاب، وأن يتم منعهم من نشر رسائل من شأنها زعزعة الاستقرار انطلاقا من البلدان المضيفة لهم، لأن هذه أعمال منافية للعلاقات الودية والتعاون بين الشعوب. ومن جانبها، فإن حكومة بوروندي ملتزمة بمواصلة الدبلوماسية السلمية مع شركائها وتأمل في تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل معها في هذا الصدد. ويبرهن تاريخ العلاقات الدولية الحديث على أن الدبلوماسية العدائية تجاه بلدان الجوار أو الدول الأخرى تأتي بنتائج عكسية وليس لها من ثمرة سوى معاناة الشعوب.

وعلى مر السنين، تحلت بلادي بضبط النفس دائماً. لم تكن هناك أي أعمال عدوانية تذكر ضد جيرانها، وسنواصل انتهاج سياسة حسن الجوار تلك، بالرغم من الاضطرابات التي نشهدها حالياً. ونعتزم وضع إطار جديد للنمو ومكافحة الفقر. ولذلك، نطلب من شركائنا التقليديين وغير التقليديين أن يقدموا لنا الدعم من أجل تنفيذ المشروع البعيد الأثر للقضاء على الفقر في سياق خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وتشكيلة بوروندي ستقوم بدور أساسي في ذلك الشأن، مثلما كان لها دور رئيسي في تعبئة الموارد في البلدان الأخرى الخارجة من النزاع. وسيكون ذلك الدور بالغ الأهمية في إطار إقامة جسر بين بوروندي وشركائها في استعادة الثقة بين الأطراف.

وأود أن أقدم بعض التوصيات الهامة للمجتمع الدولي بشأن الحالة الراهنة في بوروندي.

أولا، إن انتهاء العملية الانتخابية يتيح فرصة لتقييم تطور ثقافة الديمقراطية في البلاد. والوقت مناسب أيضاً للإشارة إلى نقاط القوة والضعف، مما يسمح لكل الأطراف المعنية بأن تستخلص الدروس المستفادة من أجل الاستعداد للمستقبل بشكل أفضل.

ثانياً، هناك حاجة ماسة للاستثمار في الاقتصاد وفي إعادة بناء المجتمع من خلال التمويل السخي للمشاريع التي تهيئ فرص العمل للشباب والنساء وغيرهم من المستضعفين، وهو ما يوفر لهم بديلاً عن العنف.

ثالثاً، من الأهمية تحاشي اللجوء إلى الجزاءات، إلى أقصى حد ممكن، فهي عديمة الفعالية في نواحٍ كثيرة. فهي لا تؤثر على الفئات الأضعف فحسب، ولكنها تدفع أيضاً إلى التطرف في المواقف الأساسية بشأن الوضع السياسي.

رابعاً، إن دعم الحوار الوطني بين البورونديين على كل المستويات هو نهج سليم سيكون له أثر إيجابي لتشجيع الحكومة والمعارضة على العمل معاً لما فيه صالح البلاد. وسيتيح ذلك الحوار للمواطنين أن يتبادلوا الرأي بشأن المسائل التي تفرق بين الشعب البوروندي، وإيجاد حلول دائمة للمصالحة الدائمة.

خامساً، من الأهمية بمكان أن يجري التعاون والدخول في حوار مع حكومة بوروندي وأصحاب المصلحة الآخرين عوضاً عن التشدد في المواقف من خلال إصدار بيانات صحفية متناقضة واعتماد جزاءات انتقائية إزاء بعض الأطراف في بوروندي. ويجب أن تتوقف المواجهة مع شركائنا التي شهدتها الأيام القليلة الماضية. ولا بد من إعادة بناء الثقة بحسن نية معاً من خلال الحوار الصريح والصادق.

ختاماً، اسمحوا لي ببساطة أن أقول لكل من أخذوا الكلمة إننا وإن كنا نتفهم شواغلهم التي لها ما يبررها، فإن الحكومة لا تزال مستعدة لمواصلة العمل مع شركائها على الصعيدين الإقليمي والقاري. وأولويتنا الأولى هي تبديد أي مخاوف من الإبادة الجماعية التي تناولتها الصحف على نطاق واسع. يجب أن نبذل قصارى جهدنا للتأكد من وضع حد لتدفق الدم البوروندي. وحالة وفاة واحدة في هذا البلد هي مأساة وطنية.

السيد ندوهورا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم، سيدي، وبلدكم، المملكة المتحدة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى عقد هذه الجلسة المهمة بشأن الحالة الأمنية في بوروندي. وأشكركم أيضاً على دعوتكم أوغندا لإطلاع المجلس على الجهود التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا لتيسير الحوار في بوروندي.

حتى وقت قريب، كانت بوروندي بمثابة قصة نجاح، استناداً إلى الجهود التي بذلتها المنطقة لمعالجة مسألة انعدام الأمن في البلاد. وأدت جهود المنطقة إلى توقيع اتفاق أروشا للسلام والمصالحة. وواصل رؤساء دول المنطقة تقديم الدعم لجهود بناء السلام في بوروندي. وبعد خمسة عشر عاماً من توقيع اتفاق أروشا، يجب أن يكون هدف جميع الزعماء السياسيين في البلاد، بما في ذلك المقيمين في المنفى، إيجاد أرضية مشتركة والالتزام بالبناء على الاستقرار الذي بشر ذلك الاتفاق بتحقيقه.

وأوغندا تؤكد على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التسوية السلمية للنزاعات، وذلك تمشياً مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم جهود تلك المنظمات لمواجهة التحديات المتعلقة بالسلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥، عقدت قمة طارئة لجماعة شرق أفريقيا بشأن الحالة في بوروندي. وكان من بين المشاركين في تلك القمة فخامة السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا والضامن لاتفاق أروشا، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وأعرب رؤساء الدول عن القلق إزاء العنف في بوجومبورا وأجزاء أخرى من بوروندي، ما أدى إلى وفاة العديد من الأشخاص، فضلاً عن تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة وتدمير الممتلكات. ودعت القمة جميع الأطراف إلى وقف العنف وممارسة ضبط النفس.

وفي القمة الطارئة الثالثة لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا، المعقودة في ٦ تموز/يوليه، طُلب من فخامة السيد يوري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، أن يتولى القيادة وتيسير حوار رفيع المستوى في محاولة لإيجاد حل دائم للوضع السياسي وضمان عودة السلام إلى بوروندي. وعليه، فقد حضر الرئيس موسيفيني في بوروندي يومي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه، واجتمع مع كل أصحاب الشأن في محاولة لتوليد زخم للحوار. وكان الرئيس على اتصال بالأمين العام وقادة في المنطقة أيضاً.

وفي وقت لاحق، فوض الرئيس موسيفيني الأونرابل كريسبوس كيونغا وزير الدفاع الأوغندي، لمواصلة تيسير الحوار في بوروندي. وبالنيابة عن الرئيس، سافر الوزير إلى بوجومبورا وترأس سلسلة اجتماعات لأصحاب الشأن في ١٦ و ١٧ و ١٨ تموز/يوليه. وشدد الوزير في تلك اللقاءات على ضرورة إيجاد حل سياسي دائم من خلال الحوار بين جميع الأطراف، ودعاهم إلى نبذ التحريض والعنف. وغادر بوجومبورا، وعقدت انتخابات الرئاسة في ٢١ تموز/يوليه.

في ٢٦ تموز/يوليه، أوفد فخامة السيد بيير نكورونزيزا مبعوثَيه الخاصَّين، السيد باسكال نيابيندا، رئيس مجلس النواب في بوروندي، والسيد أغاثون رواسا، النائب الأول لرئيس المجلس، إلى جانب اثنين آخرين من أعضاء البرلمان، إلى كمبالا. وتم الاتفاق كذلك على ضرورة استمرار الحوار بتكليف من جماعة شرق أفريقيا.

وأوغندا ستظل ملتزمة بتيسير الحوار بموجب الولاية المناطة من رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا. وفي هذا الصدد، قام السيد كيونغا بزيارة بوجومبورا يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، من أجل متابعة مهمته في بوروندي. وعقد اجتماعات مع رئيس مجلس الشيوخ ونائبيه؛ ومع رئيس الجمعية الوطنية ونائبيه، وأحدهما السيد رواسا، الذي ينتمي إلى المعارضة؛ ووزير الداخلية؛ ومع اللجنة التي عينها الرئيس نكورونزيزا لإجراء الحوار البوروندي الداخلي.

وفي جميع الاجتماعات التي عقدها وزير الدفاع مع المسؤولين المذكورين آنفا، تلقى رسائل متسقة مماثلة تشير إلى أنهم مع ترحيبهم بتدخل جماعة شرق أفريقيا، يفضلون قيامها بدور استشاري في اللجنة.

وأكد الوزير كيونغا مجددا على أن جهود التيسير التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا ستمضي على نحو ما تم التخطيط له أصلا، ولكن الجماعة ستتعاون بالفعل مع اللجنة. وفي ضوء موقف الوزير، وعد المسؤولون بالرد على الجماعة بعد إجراء مشاورات مع قائدهم، فخامة السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي. وفي ضوء الاجتماعات الأخيرة التي عقدت في بوجومبورا، فإننا متفائلون بأنه سيتم إحراز تقدم. وفي مؤتمر القمة المقبل لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا المزمع عقده في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، من المؤكد أن الحالة الأمنية في بوروندي ستكون على جدول الأعمال.

ومن المهم الإشارة إلى أن المنطقة ما برحت تبقي على المسألة قيد نظرها الفعلي وأن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى قد عقد مؤخرا – في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر – اجتماعا لوزراء الدفاع في لواندا والذين ناقشوا، في جملة أمور، الحالة الأمنية في بوروندي. وفي توصياتهم، عبر المشاركون في الاجتماع أولا عن تقديرهم لجهود عملية الوساطة التي تقوم بها جماعة شرق أفريقيا بقيادة فخامة الرئيس يوري موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، سعيا إلى إحلال السلام والاستقرار في بوروندي؛ وثانيا، رحبوا باستعداد حكومة جمهورية بوروندي للمشاركة في حوار شامل للجميع بين الأطراف البوروندية بشأن مختلف المواضيع يتم إجراؤه داخل بوروندي وخارجها لمناقشة قضايا السلام والوحدة، على نحو ما يطلبه شعب البلد. وفي الوقت نفسه، ما انفك

مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يثبت قدرته على متابعة الحالة الأمنية في بوروندي عن كثب، على النحو المبين في بيانه المعتمد مؤخرا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وتتسق جميع هذه الجهود الإقليمية مع الفصلين السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ونشدد على أهمية التنسيق بين الجهود الدولية والإقليمية دعما للحوار في بوروندي، حيث يجب أن تركز جميع الجهود على إجراء حوار شامل للجميع وذي مصداقية يهدف إلى إعادة إرساء الثقة وتحقيق المصالحة، يكفل بناء الثقة بين جميع الأطراف واستعادة الأمن والاستقرار اللذين من شأنهما حفز التنمية في البلد .

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. لقد استمعنا إلى مدى أهمية الأمر الذي نحن بصدده. والآن، أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٦.